مؤشر

أخبار مصر

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 03 أكتوبر 2023

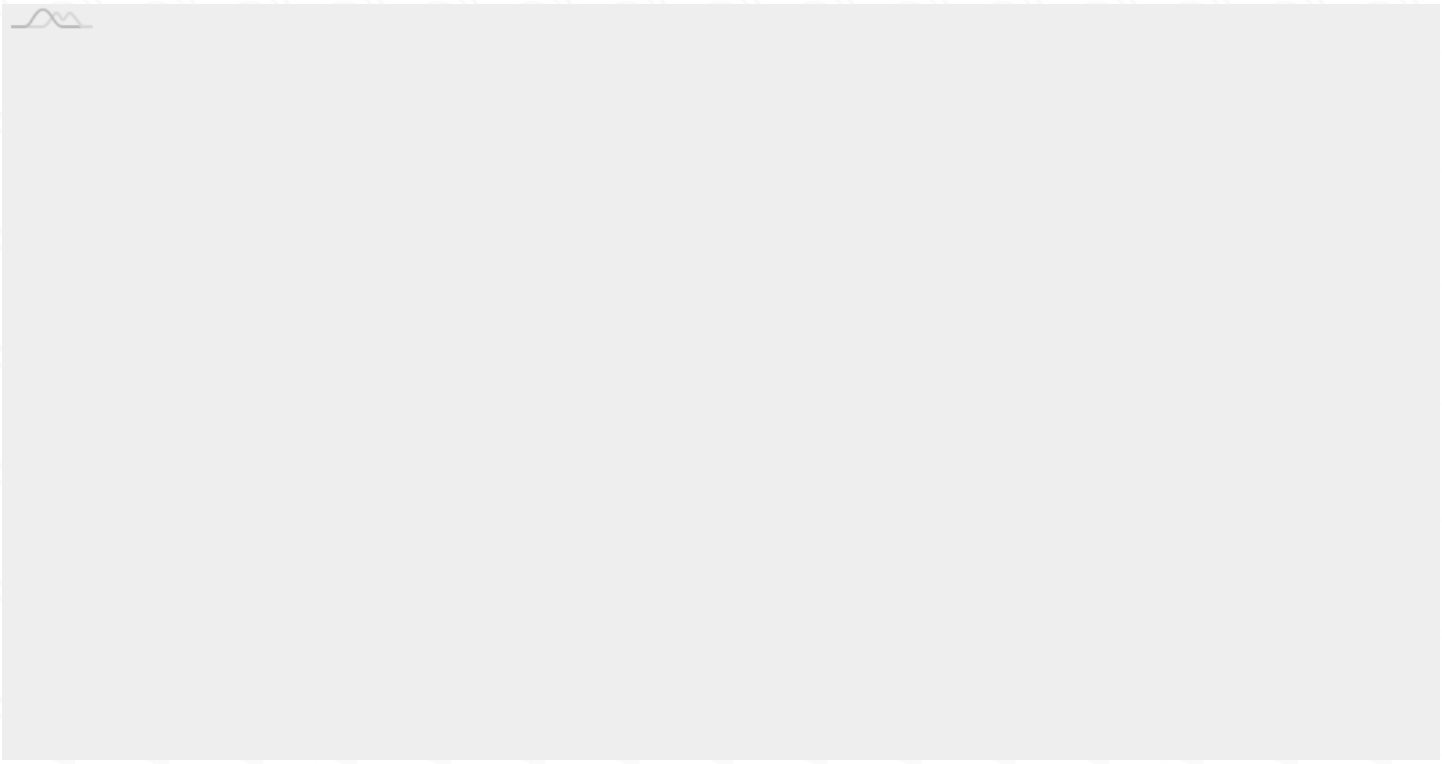

الحكومة والصناع والتجار يتوافقون على مبادرة لخفض أسعار السلع الأساسية

(اقتصاد . الأهرام)

عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعاً اليوم، لمتابعة موقف توافر السلع الغذائية في الأسواق وضبط الأسعار، وذلك بحضور حسن عبد االله، محافظ البنك المركزي، والدكتور علي المصيلحي، وزير التموين والتجارة الداخلية، والدكتور محمد معيط، وزير المالية، والسيد القصير، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، والمهندس أحمد سمير، وزير التجارة والصناعة، وأحمد الوكيل، رئيس الاتحاد العام للغُرف التجارية، والمهندس محمد السويدي، رئيس اتحاد الصناعات، والدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية، والدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ورؤساء ومسئولي عدد من الغرف التجارية، وممثلي عدد من الشركات الخاصة بالسلع الغذائية والتجار.

وفي مستهل الاجتماع، أكد رئيس الوزراء أنه تم رصد ارتفاعات شديدة في أسعار السلع الغذائية خلال الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أنه سبق أن اجتمع برئيس اتحاد الغرف التجارية، وتم الاتفاق على عقد اجتماع موسع يضم محافظ البنك المركزي، والوزراء المعنيين لعرض بعض المطالب، ولذا تسم التنسيق لعقد هذا الاجتماع.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: "سنعمل معا على أن تكون هناك وفرة في مختلف السلع بالأسواق، بما يسهم في انخفاض الأسعار، خاصة السلع الغذائية، وسنعمل بالتنسيق مع البنك المركزي على توفير المكون الدولاري المطلوب، وسنتشارك معاً في وضع حلول تضمن انخفاض أسعار السلع الأساسية".

وخلال الاجتماع، تم استعراض مختلف الجوانب الخاصة بمبادرة خفض الأسعار للسلع الأساسية، وتم التوافق على أن يتم الإعلان الأسبوع المقبل عن كافة التفاصيل الخاصة بها، بالتنسيق مع البنك المركزي، والوزارات المعنية.

من جانبه، أشار وزير التموين إلى ما تم عقده من اجتماعات مع مختلف الجهات المعنية، وذلك بهدف تحديد عدد من السلع الأساسية المطلوب توفيرها بأسعار مناسبة، لافتا في هذا الصدد إلى أنه سيتم العمل على توفير أي مكون دولاري يتم الاحتياج إليه، بالتنسيق مع البنك المركزي، بهدف تخفيض أسعار هذه السلع، موضحاً أنه سيتم الاتفاق مع مختلف السلاسل التجارية فيما يتعلق بهذا الشأن، تحقيقاً لهدف أن يشعر المستهلك بتخفيض حقيقي في الأسعار.

ولفت أحمد الوكيل، خلال الاجتماع، إلى ما يتم من تعاون وتنسيق مع مختلف الوزارات المعنية، والبنك المركزي، واتحاد الصناعات، لتنفيذ عدد من المبادرات التي من شأنها أن تسهم في توفير السلع الأساسية بأسعار مخفضة، مؤكداً أن ذلك يأتي تنفيذاً للتوجيهات المستمرة بضرورة توفير السلع الأساسية بالكميات والأسعار المناسبة.

متحدثا عن 2011.. السيسي: كان هناك من يعطي "الأشرار" 20 جنيها وشريط "ترامادول"

(سياسية . بالعربية CNN)

أشار الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، الإثنين، إلى أنه يجب أخذ "الدروس والعبر" مما حدث عام 2011، لافتا إلى أن من وصفهم بـ"الأشرار" كانوا ينزلون إلى الشارع بـ"20 جنيه وشريط ترامادول".
وقال السيسي في جلسة "السياسة الخارجية والأمن القومي" من مؤتمر "حكاية وطن": "لا بد من أخذ الدروس والعبر مما حدث في البلد عام 2011 ويجب أن تتحول كل الإجراءات التي اتُخذت ضد الدولة إلى إجراءات مضادة لا تتكرر معها".

وأضاف الرئيس المصري قائلا: "هل يُعقل أن أحاصر مجلس الوزراء وأحاصر البرلمان وأحاصر المحكمة الدستورية؟ لقد قلت لكم بالأمس إن الذين كانوا يدفعون الأشرار للنزول كانوا يعطونهم 20 جنيه وشريط ترامادول، لقد كنت حينها مدير الاستخبارات".
وأردف السيسي قائلا: "أنا كنت مدير الاستخبارات وكنت على دراية بكل شيء يتم فعله في البلد، كنت أرى ما يفعلونه في البلد".

وتابع الرئيس المصري قائلا: "أنتم كنتم ترون في التلفاز مظاهرة، فيها 50 ألف و70 ألف، رأي عام، والناس رافضة: "الشعب يريد". كيف يمكن أن أبني لكم "الشعب يريد"؟ إن قمتم باختزال العلاقة بيني وبينكم في فكرة بأنني موجود هنا (في الرئاسة) هذه قيمة تجرحني، لكن لو حافظتم على بلدكم وقمتم بحمايتها وتكبيرها فهوية الشخص الموجود هنا ليست مهمة... المهم هي (مصر) تكمل".

لجنة استشارية للتحقيق في أسباب "تفحم" مبنى مديرية أمن الاسماعيلية في مصر

(أمني وعسكري . عربي BBC)

أصيب ما لا يقل عن 38 شخصا في حريق ضخم شب بمديرية أمن الإسماعيلية شمال شرقي العاصمة المصرية القاهرة صباح اليوم الاثنين.
وأعلنت السلطات رفع حالة الاستعداد في مستشفيات محافظة الإسماعيلية لاستقبال المصابين، ودفعت وزارة الصحة المصرية بـ 50 سيارة إسعاف وبطائرتين عسكريتين إلى المبنى.
وأكد المتحدث باسم الوزارة أنه جرى نقل 26 مصابا إلى المجمع الطبي بالإسماعيلية منها 24 حالة اختناق وحالتا حروق.
ونشرت النيابة العامة في مصر بيانا في هذا الشأن، مؤكدة أن معاينة موقع الحادث "أسفرت عن تفحم بكامل مبنى مديرية بينما تتصاعد ألسنة اللهب في طوابقه العليا في حين يقوم رجال إطفاء والحماية المدنية، مدعومين بطائرات من القوات المسلحة بسعي حثيث إلى السيطرة على الحريق وإخماده".

وأضاف: "تشكل فريق من النيابة العامة للتحقيق في الواقعة؛ فاضطلع ثلاثة عشر عضوا من أعضاء النيابة بسؤال ثلاثة وثلاثين مصابا، تسعة وعشرين منهم بالمجمع الطبي في الإسماعيلية، والأربعة الآخرين بمستشفى هيئة قناة السويس، وجاري استكمال التحقيقات".
ولم يتم حتى الآن الإعلان عن سقوط قتلى جراء الحريق رغم أن عناصر من قوات الأمن عادة ما يتواجدون في هذا المبنى على مدار الساعة.

رغم ذلك، أشارت تقارير نشرتها وسائل إعلام محلية إلى مقتل ضابط شرطة جراء تفحم مبنى مديرية أمن الإسماعيلية في مصر.

وأظهرت مقاطع فيديو تداولها مستخدمو شبكات التواصل الاجتماعي مبنى مديرية الأمن وقد أتت عليه النيران.
وأفادت مصادر في هيئة الدفاع المدني المصرية بأن النيران تسببت في انهيار أجزاء من المبنى وانهيار واجهته بالكامل علاوة على التهام ألسنة اللهب النوافذ والجدران.

اهتمام على أعلى مستوى
يعدّ المبنى الضخم، الذي يقع في قلب مدينة الإسماعيلية في مصر المقر الرئيسي للقيادات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية، كما أنه مأهول بعناصر الشرطة على مدار الساعة.
وذكرت الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية المصرية أن محمود توفيق، وزير الداخلية المصري، وصل إلى مقر الحادث، وتفقد الأوضاع التي خلفها الحريق الهائل، موجها السلطات المعنية "بتقديم كافة أوجه الرعاية للمصابين لحين اكتمال شفائهم".
وأشار البيان إلى أن "الوزير وجه بتشكيل لجنة من الاستشاريين للوقوف على أسباب الحريق فضلاً عن مراجعة السلامة الإنشائية للمبنى لاستعادة كفاءته فى أقرب وقت".
"ليس نتيجة حادث إرهابي"
استبعد الخبير الأمني والمستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، لواء متقاعد أحمد كامل، أن يكون الحريق نتيجة حادث إرهابي؛ حيث لم يقع أي نوع من أنواع الانفجارات في المديرية، كما لم تحدث أي محاولة لاقتحام المبنى.
وأشار كامل، في حديث لبي بي سي، إلى وجود سقالات على واجهة المبنى، ما يدل على أنه كانت تُجرى أعمال صيانة ودهانات من الخارج والداخل باستخدام مواد كيماوية شديدة الاشتعال، فضلا عن صيانة الوصلات الكهربائية داخل المبنى.
ولفت إلى أنه كانت هناك في الصباح سرعة في الرياح ما أسهم في انتشار الحريق.
ورجّح كامل أن يكون الحريق قد نتج عن خطأ في تأمين إجراءات الصيانة، لكنه شدّد في الوقت ذاته على ضرورة إعطاء الفرصة للجان التحقيق من أجل كشف السبب الحقيقي للحادث.
وقال شهود عيان لوكالة رويترز للأنباء إن رجال الإطفاء حاولوا أن يسيطروا على الحريق، لكن وسائل إعلام محلية أفادت بأن المهمة استغرقت أكثر من ثلاث ساعات.
ولا تعدّ الحرائق المدمرة بالأمر النادر في مصر؛ وذلك بسبب التقصير في اتباع قواعد السلامة في المنشآت، فضلا عن بطء استجابة أجهزة الطوارئ.
ووقع الحادث فجر اليوم الذي أعلن فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ترشحه لولاية جديدة في الانتخابات المقرر إجراؤها في ديسمبر/ كانون الأول.
ففي أغسطس/ آب 2022، أدى حريق عرضي إلى مقتل 41 مصليا داخل كنيسة في شارع بحي شعبي في القاهرة، ما أثار جدلا حول البنية التحتية ومدى سرعة استجابة رجال الإطفاء.
وفي مارس/ آذار 2021، قتل ما لا يقل عن 20 شخصا جراء حريق في مصنع للنسيج في الضواحي الشرقية للقاهرة.
وفي عام 2020، تسبب حريقان في مستشفيين الى مقتل أربعة عشر شخصا.

موقع مصري يكشف "مخالفة كبرى" للمرشح الرئاسي أحمد الطنطاوي

(سياسية . روسيا اليوم)

كشف موقع "مصر تايمز" المصري نقلا مصادر بنقابة الصحفيين أن المرشح الرئاسي المحتمل أحمد طنطاوي يرتكب مخالفة قانونية كبيرة.

وأشار الموقع إلى أن الطنطاوي مدرج في جداول نقابة الصحفيين المصرية ويتقاضى بدل التدريب والتكنولوجيا المخصص للصحفيين والمقدر بمبلغ 3600 جنيه بصفته معينا من جريدة الكرامة التابعة لحزب الكرامة الناصري.

وأوضح الموقع أن الصحفي أحمد طنطاوي لا يمارس العمل الصحفي منذ عام 2014 وهو تاريخ تقديم استقالته من جريدة الكرامة، ثم أصبح عضوا بمجلس النواب عام 2015 حتى 2020، ومازال يتقاضى بدل التدريب والتكنولوجيا.

وتبين أن أحمد محمد رمضان الطنطاوي، وتاريخ ميلاده 25 يوليو 1979، مواليد مركز قلين بمحافظة كفر الشيخ، يعمل صحفي، وجهة عمله دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر سابقا، مدة العمل من 1 يوليو 2009 حتى 1 يناير 2012 ثم تقدم باستقالته، بعدها عمل في نفس جهة العمل من 1 نوفمبر 2012 حتى 3 مارس 2014 ثم تقدم بإستقالته مرة أخرى.

وكشف المصادر أن من 3 مارس 2014 ترك أحمد طنطاوي العمل الصحفي ولم يخطر حزب الكرامة نقابة الصحفيين باستقالته ليستمر أحمد طنطاوي في الحصول على بدل التدريب والتكنولوجيا بالمخالفة للقانون.

وتساءلت المصادر من أين يمول أحمد طنطاوي حملته الانتخابية في ظل عدم عمله فى أي جهة منذ ترك العمل الصحفي، مشيرين إلى أن أحمد طنطاوي كان يحصل على بدل جلسات مجلس النواب في الفترة من 2015 وحتى 2020 ومنذ ذلك التاريخ لا يوجد أي مصادر للدخل بالنسبة للمرشح الرئاسي المحتمل.

وكان أعلن أحمد طنطاوي رئيس حزب الكرامة والبرلمان السابق استقالته من منصبه رئيسا للحزب، وتكليف نائب رئيس الحزب بإدارته لحين اجتماع المؤتمر العام الذي دعا لانعقاده خلال الفترة المقبلة.

وجاء خطاب نص استقالة أحمد الطنطاوي الذي أشار فيه إلى اجتماع أعضاء المؤتمر العام للحزب يوم الجمعة نهاية الشهر الجاري يوليو، على أن يتم انتخاب الرئيس الجديد للحزب يوم 19 أغسطس المقبل.

مصر: استئناف صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الشهر الحالي

(اقتصاد . جريدة الشرق الأوسط)

قال وزير البترول والثروة المعدنية المصري طارق الملا، الثلاثاء، إن مصر ستستأنف صادرات الغاز الطبيعي المسال هذا الشهر، وفقاً لما هو مخطط له.

وتابع الوزير، وفقاً لـ«رويترز» على هامش معرض ومؤتمر أبوظبي الدولي للبترول (أديبك): «نواصل الترتيب والاستعداد لذلك، والكميات لم تتحدد بعد».

ويمكن لمحطات الغاز الطبيعي المسال المصرية على ساحل البحر المتوسط أن تصدر 12 مليون طن متري سنوياً، وهو رقم تهدف البلاد إلى الوصول إليه في عام 2025، مما سيجعلها مصدراً رئيسياً للغاز الطبيعي المسال. لكن ارتفاع الاستهلاك المحلي منع أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان من تصدير أي كميات في يونيو (حزيران). وتواجه مصر طلباً متزايداً على الغاز من سكانها البالغ عددهم 105 ملايين نسمة.

وتسعى مصر للتحول إلى مركز إقليمي للطاقة، إذ تبيع الغاز التي تستخرجه وتعيد تصدير الغاز الإسرائيلي كغاز طبيعي مسال إلى الشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا.

لكن البلاد عانت من انقطاع التيار الكهربائي في الصيف وانخفض إنتاجها من الغاز الطبيعي إلى أدنى مستوى له في ثلاث سنوات. وقال الملا إنه يتوقع تخفيف وتيرة انقطاع الكهرباء لكنه لم يذكر موعداً محدداً.

وأضاف الملا: «سبب (انقطاع الكهرباء) هو الطلب الإضافي بسبب موجة الحر»، وطول النهار في فصل الصيف. وتابع: «أعني أن الجو حار كما تعلمون لذا يستهلك الأفراد المزيد (من الطاقة)».

وأدى النمو السريع في إنتاج الغاز الطبيعي في مصر إلى تحولها من مستورد للغاز إلى مصدر له في أواخر عام 2018، وجاء ذلك بعد اكتشاف أكبر حقل في البحر المتوسط.

ووصلت صادرات مصر من الغاز الطبيعي إلى مستوى قياسي بلغ 8 ملايين طن في عام 2022.

ومن المتوقع أن تصل الصادرات هذا العام إلى 7.5 مليون طن، معظمها سيذهب إلى أوروبا وتركيا، فيما سيصدر الجزء المتبقي إلى آسيا.

كيف علق المصريون على اقتراح السيسي التبرع بالدم بمقابل مادي؟

(اقتصاد . العربي الجديد)

بمزيج من الدهشة والقلق تلقى المصريون تصريحات الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الخاصة بدعوة الشباب للتبرع بالدم، بمقابل مادي.

وقال السيسي: "جزء من تصحيح العادات للمصريين، مشروع قومي لإنتاج البلازما، كل الشباب اللي هيتقدم لازم هيحافظوا على العادات الصحية، لأن أي خلل هيبقى مش مقبول، فيه مقابل، لو يتبرع مرة في الأسبوع، بكام في الشهر؟ طيب مرتين؟ رقم معتبر... ممكن يتقدم في مصر ملايين؟ يبقى حققت دخل من فكرة تحسن صحة الناس".

وعلقت الناشطة منى سيف: "بشع بشع، تحويل التبرع للدم لوسيلة للتربح؟!! تشجيع الناس إنهم هم نفسهم وجسمهم يبقوا بيتحط عليهم تسعيرة! حد يقوله كفاية أرجوكم. كل يوم خطبة جديدة فيها بيبان أكثر قد إيه هو مش شايف مواطنين وبني آدمين".
وتساءل مراد علي: "أولاً: علمياً لا يستطيع الإنسان التبرع بالدم إلا كل 56 يوم، وليس مرتين في الأسبوع، (مايو كلينيك في أميركا تشترط بعد 84 يوم)، ثانياً: لماذا وافق الأستاذ الدكتور وزير الصحة على هذه التخاريف العلمية وصدّق عليها؟ ثالثاً: لماذا يتعامل معنا السيد الرئيس وكأننا حيوانات أو أشياء تباع؟ قبل ذلك اقترح تهجيرنا ليحصل من الدول الأوروبية على دخل، والآن يريد بيع دمنا؟".
واكتفى الحقوقي جمال عيد بالتذكير بفيلم الفنان الراحل جميل راتب، فكتب: "نبيهاليا العظمى".
بينما كتب حسين مهران: "هاتجوعوا، وهاتتبرعوا بالدم كل أسبوع، هو خسارة بس إنه مالحقش تجارة العبيد، كان عمل سبوبة حلوة".
وشارك الإعلامي حافظ الميرازي: "من برنامج الرئيس الانتخابي، لتحسين دخل الشباب المصري، أفكار من خارج الصندوق والكوكب!".
وحاول حسام العرباوي إيجاد تفسير: "الراجل بيدير الاقتصاد بعقلية الكارتة، صبح على مصر بجنيه، أنا عاوز شوية الفكة دول، شوية المقابر دي لو هديناها الأرض تجيب كم؟ العيال دي ماتبيعش دمها ليه وتعمل قرشين؟ أفكار ممكن تشغل كانتين المعسكر مش اقتصاد دولة!!".

منظمة حقوقية: 8 من رجال الشرطة بينهم "مقدم" لقوا حتفهم جراء حريق مديرية الأمن بالإسماعيلية

(أمني وعسكري . الجزيرة مباشر)

قالت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان إن 8 من رجال الشرطة بينهم ضابط برتبة مقدم لقوا حتفهم جراء حريق مديرية الأمن بالإسماعيلية أمس الاثنين، ولكن لم يصدر أي بيان رسمي من وزارة الصحة أو الداخلية يؤكد ذلك.

وذكرت المنظمة (وهي جهة حقوقية غير حكومية) عبر منصتها، أنها حصلت على "أول كشف أسماء يضم شهداء وضحايا حادث حريق مديرية أمن الإسماعيلية حتى الآن"، وهم ضابط برتبة مقدم، وأمين شرطة، واثنان من معاوني الشرطة، و4 مجندين.

وطالبت الشبكة في بيانها وزارة الداخلية المصرية "بإصدار بيان رسمي حول الحادث تكشف فيه بالأسماء عن باقي الضحايا من العاملين بمديرية الأمن ومن المحبوسين الجنائيين والمعتقلين والمختفين قسرًا بالمديرية قبل وبعد وقوع الحريق"؛ للكشف عن مصيرهم وطمأنة ذويهم.

وذكرت الشبكة أنها حصلت على أسماء 10 من المعتقلين كان قد تم الانتهاء من التحقيق معهم واحتجازهم بمقر المديرية قبل الحادث، بحسب البيان.

استنفار بالأجهزة الأمنية والأحزاب الموالية لتحرير توكيلات "مليونية" للسيسي

(سياسية . عربي 21)

نقلت "عربي21" عن مصادر في مؤسسات حكومية وحزبية موالية للنظام الحالي وأخرى أمنية، أن "الأمن الوطني يتولى أمر جمع التوكيلات من خلال التنسيق مع عدة جهات، سواء بقيادات الأحزاب، أو قيادات الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، لتوجيه كل مؤسسة موظفيها لتحرير توكيلات للسيسي".

وكشفت المصادر أن "تحرير التوكيلات للسيسى يسير في مسارين متوازيين، الأول من خلال الدفع بموظفي الوزارات والهيئات الحكومية وشركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص التي تؤيد ترشح السيسي لتحرير التوكيلات وأخذ اللقطة الإعلامية حيث تقوم شبكة من المواقع الصحفية والقنوات التلفزيونية التي تملكها المتحدة للإعلام المخابراتية بعرض صور خاصة بجودة عالية ومقاطع مصورة ضمن فقرات البرامج ونشرات الأخبار".

وأوضحت المصادر أن "المسار الثاني، هو قيام مدير كل مؤسسة أو منشأة سواء كانت مدرسة أو مستشفى أو وحدة صحية أو مكتبا بريديا أو شركة تابعة للدولة، بجمع بطاقات الموظفين وتحرير توكيلات بأسمائهم لترشح السيسي دون الحضور لمكتب الشهر العقاري أو دفع حتى رسوم، ما يفوت على خزينة الدولة ملايين الجنيهات التي يفترض جمعها".

تقرير لـ"نيويورك تايمز" حول قصة صعود "وائل حنا": المتهم بتقديم الرشوة لـ "مينينديز"

(سياسية . العربي الجديد)

أبرزت صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية، في تقرير نشرته الأحد، قصة صعود رجل الأعمال المصري، وائل حنا، المتهم بتقديم الرشوة للسيناتور البارز بوب مينينديز.

وبحسب الصحيفة، فإنه قبل خمس سنوات فقط، كان وائل حنا (40 عاماً) يعاني من فشل سلسلة صفقات تجارية في نيوجيرسي، بعد أن حاول إنشاء موقف للشاحنات، ومطعم إيطالي، وخدمة "ليموزين"، وشركات أخرى دون أن يحقق نجاحاً.

بعد ذلك، بدأت صديقته بمواعدة السيناتور بوب مينينديز من نيوجيرسي، وهو أحد أقوى الديمقراطيين في مجلس الشيوخ الأميركي. وسرعان ما قدّم حنا، رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، إلى دائرة متنامية من المسؤولين المصريين.

ووفق الصحيفة، اتخذت حظوظ حنا منعطفاً ملحوظاً، فقد حصل على عقد احتكار للتصديق على جميع الأطعمة "الحلال" التي يتم استيرادها إلى مصر. وقال ممثلو الادعاء، بحسب الصحيفة، إنه حصل على ما يكفي من المال لرشوة مينينديز بسبائك الذهب وكميات كبيرة من النقود.

ويواجه حنا ومينينديز وآخرون الآن تهماً، في ما وصفه المدعون بأنه مخطط فساد واسع النطاق، وهو المخطط الذي يهدد بوضع حد لخمسة عقود من وجود السيناتور في السياسة الأميركية.

وقالت الصحيفة: "لكن هذه الادعاءات، إذا كانت صحيحة، تثير أيضاً سؤالاً ملحاً حول حنا: هل كان عميلاً للحكومة المصرية طوال الوقت، أم مجرد انتهازي محظوظ وقع في موقع نفوذ دولي؟".

ويحقق مكتب التحقيقات الفيدرالي "إف بي آي" في هذا السؤال بالذات. لكن الفحص الذي قالت "نيويورك تايمز"، إنها أجرته لمئات الصفحات من ملفات المحكمة والسجلات التجارية والمقابلات مع ما يقرب من اثني عشر شخصاً عرفوا حنا أو تعاملوا معه، قدم نظرة ثاقبة على المسار الذي سلكه خلال بدايته الوعرة وصعوده السريع، على حد وصف الصحيفة.

وقالت إنه في غضون بضع سنوات، تحوّل من رجل أعمال مثقل بالديون لا يستطيع حتى دفع فاتورة غرفة الطوارئ بقيمة 2000 دولار، إلى وسيط قوة دولي يتفاخر بمجموعته من ساعات رولكس أمام دبلوماسيين في القاهرة.

وأشارت إلى أنه بالإضافة إلى التحقيق في الفساد مع مينينديز، قام مكتب التحقيقات الفيدرالي بتحقيق مواز لمكافحة التجسس، وفقاً لأربعة أشخاص مطلعين على الأمر، تحدثوا بشرط عدم الكشف عن هويتهم.

وبحسب شبكة "إن بي سي نيوز"، فإنّ هناك بحثا عما إذا كان جهاز المخابرات المصري قد سعى للحصول على معلومات من مينينديز من خلال صديقة حنا، نادين مينينديز، التي تزوجت من السيناتور الأميركي في العام 2020.

ويسعى العملاء الفيدراليون أيضاً إلى تحديد علاقة حنا بالمخابرات المصرية، ومتى بدأت هذه العلاقة، حسبما قال شخصان مطلعان على الأمر لـ"نيويورك تايمز".

/ moasher

وأشارت الصحيفة إلى أن السيناتور مينينديز "نجا من قضية فساد قبل ست سنوات. وهو الآن يواجه أصعب اختبار له حتى الآن بعد أن اتهمه المدعون هو وزوجته بمخطط رشوة كبير".

واتهم ممثلو الادعاء مينينديز، العضو الديمقراطي البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، بتلقي رشى مقابل المساعدة في حماية وصول مصر إلى مليارات الدولارات من المساعدات الأميركية.

وفي أغسطس/ آب، قبل شهر من توقيفهما، سافر مينينديز وزوجته إلى مصر، حيث التقى السيناتور بالرئيس عبد الفتاح السيسي.

قصة صعود حنا
وبحسب "نيويورك تايمز"، كان حنا يبلغ من العمر 22 عاماً عندما وصل إلى الولايات المتحدة عبر نظام قرعة التأشيرة في العام 2006، بعد سنوات قليلة من وفاة والده، وبدأ العمل في شركة تنظيف والتحق بفصول تعلم اللغة الإنكليزية.
وعلى الفور، أظهر نشاطاً تجارياً، حيث أنشأ شركة للنقل بالشاحنات تسمى "LLC Elmanhry"، وهي الأولى في قائمة طويلة من الشركات التي ظهرت تحت اسمه.

وأضافت أنه اشترى منزلاً في بايون بولاية نيوجيرسي مقابل 450 ألف دولار من بائع كان يرتاد نفس الكنيسة المصرية التي كان يرتادها. ويبدو أنه اشترى المنزل دون دفعة أولى، وحصل على رهن عقاري مقابل سعر الشراء الكامل، حسبما تظهر سجلات العقارات.
وبحلول العام 2011، كان حنا قد انتقل إلى تجارة السيارات الفاخرة، وتقدم بعرض لرجل أعمال صيني، تفاوض من خلاله مع وكلاء "بورشه" و"مرسيدس بنز" في نيوجيرسي لشراء سيارات جديدة نيابة عن رجل الأعمال، الذي سيبيعها بعد ذلك لعملاء في الصين. ووفقاً لسجلات المحكمة، بحث الاثنان التفاصيل على عشاء في مطعم للمأكولات البحرية في فلاشينغ، كوينز.

ولكن بعد أن قامت شركة رجل الأعمال، "بوستو نيويورك"، بإرسال 3.6 ملايين دولار إلى حنا وشركائه، لم يقدموا سوى سيارات بقيمة 2.9 مليون دولار فقط، وفقاً لأقوال أدلى بها رجل الأعمال في دعوى قضائية رفعت في العام 2012.

وفازت شركة "بوستو نيويورك" بحكم ضد حنا وشركائه بسبب فقدان 705 آلاف دولار، لكن حنا لم يمثل أمام المحكمة ولم يدفع ما كان مستحقاً عليه، حسبما تظهر السجلات.

وسرعان ما بدأت المشاكل القانونية التي يواجهها حنا تتفاقم. وأظهرت سجلات المحكمة أنه تم اتهامه في دعاوى قضائية بكتابة شيكات دون رصيد، من بين أمور أخرى، مما أدى في النهاية إلى تحصيل ما لا يقل عن 890 ألف دولار من الأحكام.

في العام 2014، اتُهم حنا بالقيادة وهو في حالة سكر بعد أن قال ضباط الشرطة إنهم وجدوه فاقداً للوعي في مقعد السائق بسيارة متوقفة في أوراديل بولاية نيوجيرسي. وعندما نُقل إلى المستشفى، قالت الشرطة إنه هددهم عدة مرات، بحسب ما نشرته الشرطة المحلية.
وبحسب الصحيفة فقد قدم المحامي الذي مثله في المحكمة، آندي أصلانيان، حنا، في نهاية المطاف إلى شبكة متشابكة من الأصدقاء وشركاء العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى توجيه لائحة الاتهام ضد مينينديز.

وفي المقابلات، قال أصلانيان إنه أخذ حنا تحت جناحه بعد أن علم أنه كان بمفرده في البلاد. وفي مرحلة ما، شارك أصلانيان مساحة مكتبه معه، وأمضيا بعض وجبات العشاء معاً في العطلة.

/ moasher

قال أصلانيان عن حنا: "لقد اعتبرته ابني الأول".

وفي ذلك الوقت، كان لدى أصلانيان سبب للقلق. حيث رفع أحد المستشفيات دعوى قضائية ضد حنا في العام 2017 مطالبًا بآلاف الدولارات من الفواتير الطبية غير المدفوعة. وقد فاتته سنوات من دفع أقساط الرهن العقاري والضرائب، وفقًا لسجلات المحكمة، مما أدى في النهاية إلى خسارة منزله في بايون بسبب حبس الرهن في العام 2018.

وعلى الرغم من معاناته المالية في الولايات المتحدة، بدا أن حنا كان على علاقة وثيقة بالحكومة في مصر.

وأوصى حنا بأصلانيان لوظيفة تمثيل مصر في نزاع عام 2016 حول مبنى -كان المقصود منه أن يكون مقرًا لممثلي الجيش المصري وعائلاتهم- في إيست روثرفورد، نيوجيرسي، حسبما قال المحامي لصحيفة Record The، وهي صحيفة في مقاطعة بيرغن.

وقالت الصحيفة إنّ (السيدة مينيندیز)، نادين أرسلانيان، قامت بعد فترة وجيزة، بإجراء اتصالات أخرى مع حنا. وقال أصلانيان إن الثلاثة كانوا يتسكعون في كثير من الأحيان بعد العمل في مطعم فرنسي يملكه المطور فريد دعيبس الذي سيتم اتهامه أيضًا في قضية الفساد إلى جانب حنا وعائلة مينيندیز.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، أنشأ أصلانيان وحنا شركة تسمى "Halal EG IS"، وكان غرضها التصديق على أن اللحوم حلال، أو تم إعدادها وفقًا للشريعة الإسلامية. وقام دعيبس بتقديم الدعم المالي للمشروع.

وبعد ثلاثة أشهر، بحسب لائحة الاتهام، بدأت صديقتهما نادين بمواعدة مينيندیز.

وأشارت الصحيفة إلى أنّ شخصًا يدعى دوغلاس أنطون التقى حنا لأول مرة في العام 2017 من خلال السيدة مينيندیز، التي كانت تواعد أنطون في ذلك الوقت. ويتذكر أنطون أنها قدمت حنا باعتبارها أحد أقرباء "شخص رفيع المستوى في الحكومة المصرية".
وقال أنطون إنه لم يكن متأكدًا تمامًا مما يفعله حنا في عمله، بخلاف أنه "كان بمثابة نوع من الاتصال مع مصر".

وقالت "نيويورك تايمز" إنه خلف الكواليس، ووفقًا للمدعين العامين، كان حنا يرسل رسائل نصية مباشرة إلى المسؤولين العسكريين والحكوميين المصريين، مضيفة: "طوال العام 2018، كان حنا مشغولاً بإعداد اجتماعات لتعريفهم بمينيندیز".

وجاء في لائحة الاتهام أن السيناتور بدأ في استخدام منصبه لتحقيق مصالح مصر، بما في ذلك عن طريق كتابة رسالة خفية لمسؤول مصري كان يحاول إقناع أعضاء آخرين في مجلس الشيوخ الأميركي بالإفراج عن 300 مليون دولار من المساعدات العسكرية لمصر.

وأضافت أن جهود حنا جاءت في الوقت الذي كان فيه المسؤولون المصريون يضغطون بقوة على أعضاء الكونغرس لرفع القيود المفروضة على المساعدات، والتي فرضها المشرعون ردًا على سجل الحكومة السيئ في مجال حقوق الإنسان. واعتبر المسؤولون في القاهرة القيود بمثابة إهانة لدولة كانت شريكة للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب والتجارة والأمن الإقليمي لسنوات.

وأشارت إلى أنه في دعوى قضائية في العام 2020، أوضح حنا أنه حصل على الموافقة لأن الحكومة المصرية أرادت انتزاع سلطة إصدار شهادات حلال من جماعة الإخوان المسلمين، لحرمانها من الموارد المالية.

وقبل تأمين الاحتكار، قال إنه كانت لديه شركة أخرى كانت تشحن بالفعل البضائع إلى مصر نيابة عن الحكومة، وكانت

/ moasher

تتلقى طلبات العطاءات من مكتب وزارة الدفاع المصرية في واشنطن. وقال إنه بصدد إنشاء شركة أخرى تتولى شحن كل ما يبيعه الجيش الأميركي إلى مصر.

واتهم المدعون في وقت لاحق السيناتور مينينديز باستدعاء مسؤول رفيع المستوى في وزارة الزراعة الأميركية لوقف تدخل وزارته في أعمال الاستيراد الخاصة بحنا، والتي أدت إلى رفع أسعار موردي اللحوم في جميع أنحاء العالم. في السابق، كان يتم إجراء عملية التصديق في الولايات المتحدة من خلال عدد قليل من الشركات.

ويزعم المدعون أن السيناتور كان لديه الدافع لمساعدة حنا لأن الأخير كان يستخدم شركته "الحلال" لتحويل أموال الرشوة إلى السيدة مينينديز.

بعد الاحتكار، كان حنا يعيش حياة مرفهة. ويقع المقر الرئيسي للشركة في إيدغووتر، نيوجيرسي، أسفل الشارع الذي تتواجد فيه شقة حنا الفاخرة الجديدة المطلة على نهر هدسون، في مبنى تملكه عائلة دعيبس.

وقالت الصحيفة إن الرجل الذي فقد منزله للتو بسبب الرهن العقاري أصبح لديه الآن ما يكفي من المال لمساعدة أصدقائه في سداد قروضهم العقارية. وفي يوليو/ تموز 2019، قال ممثلو الادعاء، إن حنا استخدم شركته الحلال لدفع حوالي 23000 دولار نيابة عن السيدة مينينديز لرهن عقاري يعود إليها، أثناء إجراءات حبس الرهن الخاصة بها.

ولكن سرعان ما اكتشف مكتب التحقيقات الفيدرالي ذلك. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2019، قام عملاء فيدراليون بتفتيش منزل حنا ومكتبه، وصادروا الأجهزة الإلكترونية والأوراق ودفاتر الملاحظات وألبوم الصور وحتى سيجارة ذهبية.

وخلال التفتيش، استجوب العملاء الفيدراليون حنا بشأن اتصالاته في مصر، بما في ذلك مع أحد موظفي السفارة، حسبما قال حنا في دعوى قضائية. وقال إن عائلته بأكملها تعيش في مصر.

وقال ممثلو الادعاء في وقت لاحق إن العملاء الفيدراليين اكتشفوا أيضًا أن الهاتف المحمول الخاص بحنا يحتوي على آلاف الرسائل النصية مع السيدة مينينديز.

وبعد بضعة أشهر، مع عدم وجود أي اتهامات جنائية في الأفق، طلب حنا من المدعين العامين التراجع.

وكان من بين الأشياء المضبوطة سلسلة اشتراها في إيطاليا، وساعتا رولكس قال إنها هدايا، وزوج من الأقراط قال إنه صممه لوالدته وتبلغ قيمته حوالي 15 ألف دولار.

وكتب في دعوى قضائية: "لا أفهم لماذا ستأخذ الحكومة مجوهراتي، التي أود أن أرتديها". ولم يكن من الواضح ما إذا كان قد استعاد مجوهراته.

بحلول عام 2020، قال المسؤولون الفيدراليون إن شركة الحلال التي يملكها حنا أصبحت في الأساس كيانًا حكوميًا مصريًا، وفازت باحتكار موسع للتحكم في عملية إصدار الشهادات لجميع الأطعمة والمشروبات التي يتم شحنها إلى مصر من أي مكان في العالم.

ومع ازدهار أعماله، قال ممثلو الادعاء، إن حنا خصص وقتًا للتأكد من استرضاء السيدة مينينديز. وفي يونيو/ حزيران 2021، اشترى 22 سبيكة ذهبية بأرقام تسلسلية فريدة، تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 40 ألف دولار، وفقًا للمدعين العامين. وقال ممثلو الادعاء إن عملاء فيدراليين عثروا في وقت لاحق على اثنتين من سبائك الذهب في منزل مينينديز.

"أديب" يعلق على انتقاد السيسي للإعلام: "حضرتك على دراية بما كنا نفعله"

(صحافة . بالعربية CNN)

وجّه الإعلامي المصري، عمرو أديب، رسالة للرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، أكد فيها أن الإعلام المصري "لا يُسيء" إلى أحد بل يدافع عن وطنه ضد الهجمات التي يتعرض لها.

قال أديب عبر برنامجه "الحكاية"، الذي يُذاع عبر قناة "MBC مصر"، في رسالة للسيسي: "تريد إعلامًا مميزًا... تريد إعلامًا مساندًا... كنت دائما في كلام حضرتك تحسد الرئيس الخالد جمال عبدالناصر على إعلامه... في وقت الرئيس جمال عبدالناصر كان هناك إعلام واحد، وكان هناك صحفي واحد، رحمه االله، الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل"

وأضاف الإعلامي المصري قائلا: "ولكن الآن أنا كرجل أعمل في الإعلام، فأنا واحد من ألف، على الأقل ألف".

وتابع أديب: "دعني أُعلق على النقطة التي تكلمت فيها حضرتك وقلت إنك كنت دائما تقول إن الإعلام لا يجب أن يُسيء لأحد، ويجب أن نعمل، أنا أقول لحضرتك إن عملي كان في وقت كبير أن أرد وأدافع عن البلد، ولم أُسئ حضرتك."

وأردف الإعلامي المصري: "نحن كنا نرد على الناس التي كانت تنشر عناوين وأرقام هواتف الضباط الذين يتم اغتيالهم في الليل، نحن كنا نرد على الناس التي كانت تجوب العالم وتطلب حجب الدعم المادي عن مصر، وحجب المساعدات عن مصر، ومنع تصدير الأسلحة لمصر".

وأضاف أديب: "لقد قابلت حضرتك، عندما كنت حضرتك رئيس للمخابرات الحربية، ومنذ ذلك اليوم حضرتك على علم بكمية حروب الجيل الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن التي تعرضت لها البلد، هل نسيت حضرتك اليوم الذي قيل فيه، والمصريين دمهم خفيف أوي بصراحة، إن هذا ليس عبدالفتاح السيسي، وإن هذا شخص يشبهه؟".

وختم الإعلامي المصري قائلا: "لا لم تُسئ لأحد... بالمناسبة لغاية اليوم، بالمناسبة نفس الجهات، تظهر في الليل (وتهاجمنا)، حضرتك على علم والناس على علم إنني لم أتحدث يوما ما عن دوري وما أفعله لكن حضرتك على دراية بما كنا نفعله"، حسب قوله.

/ moasher